وكما يخطئ ليوتار في قرائته لكانط تخطئ أيضاً مابعد الحداثة ـــ وعلى درجة أكبر من الأهمية ـ في تشخيصها العريض للعلل التي أصابت فكر "التنوير" خلال القرون الثلاثة الماضية. ثمّة مصادر كثيرة هنا للتشويش، كلّ منها يميل إلى تعزيز الآخر ضمن عملية من البرهنة الدائرية التي لاتسمح بوجود طرح معارض محتمل. والنتيجة هي: ١) لقد أُفترض (بشكل خاطئ) أنّ قيماً من مثل الحقيقة، العقل، والنقد تعمل لصالح الخطاب القمعي "المنولوجي" الذي لايمارس أيّ تأمّل بمنظوماته المؤسّسة؛ ٢) هذا الإفتراض أفرز فكرة أخرى ـ خاطئة بالمقابل ـ ترى أنّ أية حقيقة تستند إلى رجوع معقلن لحقائق القضية تتسبّب على الأرجح ببعض الظلم يطال طرقاً أخرى محتملة لمقاربة القضية، أنماط فهم تبدي احتراماً أكبر لأخلاقيات الحوار الأيديولوجي المفتوح؛ ٣) إنّ ظلماً من هذا النوع غالباً مايحدث عبر توسيع ضمني لنظام العبارة المعرفي بحيث يطال حقول تعتمد معايير مختلفة، في وقت يجب أن تُقصى فيه بشكلٍ صحيح الأحكام المعرفية خارج المحكمة؛ ٤) ما من مبدأ للعدالة أكثر أهميةً من اعتماد مقاربة جمعية ("ألعاب اللغة") تعترف بالمدى الواسع للقيم والمعتقدات أو المعايير اللامتكافئة وتلبي فضيلةً ما عبر إحجامها عن اطلاق أحكام حول زيف نهائي أو حقيقة نهائية؛ ٥) إنّ أيّ عبور من الحقائق إلى القيم ـ من "يكون" إلى "يجب" ـ يجب أن يُرى (بعد هيوم وكانط، من بين آخرين) ليس فقط كاستحالة منطقية بل كنموذج آخر من الظلم الأخلاقي، واعتداء على قاعدة اللاتكافوئية (*incommensurability*)؛ ٦) وهكذا يتحرّك التسامي إلى عرض المنصّة كاسم يتجاوز جميع أشكال المعرفة المفهومية، الحدس الظاهراتي، الحقيقة الراسخة، الخ، والتي تحكم عادةً فكرتنا عما يمكن اعتباره اسهام فعّال في الحوار. وأخيراً، ٧) و كنتيجة لكلّ ماسبق: " إنّ المعنى المتأصّل في معيار العدالة والمعنى المتأصّل في معيار الحقيقة أمران متغايران تماماً."(١٧)

بكلام آخر، لايوجد ببساطة و سيلة لردم الهوّة بين هذه الأنظمة